حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٢٩) ٢/٣/٢٠١٤ م | www.al-badeel.org | Issue (129) 2/03/2014

إعادة تعريف الوضع السوري سبيلاً للحل

حسام ميرو

ما من أحد يمتلك وصفة للحل في سورية، لا القوى الداخلية، ولا القوى الإقليمية والدولية، ولا يتعلق الأمر فقط برغبة الأطراف أو عدم رغبتها في إيجاد جل. والحديث عن نظرية المؤامرة ليس مفيداً، فالنظام تحدث وما يزال عن مؤامرة، كما أن معظم القوى المعارضة، وخاصة المسلحة منها، يتحدث عن مؤامرة لعدم إيجاد حل، عبر حجب ومنع القوى الدولية تزويد الأطراف المعارضة بالأسلحة النوعية التي من شأنها تغيير المعادلات على الأرض.

لكن، وفي سياق الشعور العارم بعبثية استمرار الوضع الراهن، فقد يكون من شأن إعادة تعريف الوضع السوري أحد مداخل الحل، أو المساحة التي تتلاقى فيها الحلول.

في الوضع السوري اليوم ثمة ثورة، لكنها لا تختصر تعريف الوضع السوري، ويجب ألا تختصره، فمنطق الاستمرار بتعريف كل ما يجري على أنه ثورة، وفقط ثورة، لن يخدم مسألة إيجاد حلول واقعية وتدرجية.

من المعروف أن جل العسكر في النظام والمعارضة، وخاصة أصحاب اليد الطولى في القرار، يعولون على الحسم العسكري، مع معرفتهم شبه المؤكدة أن عوامل هكذا انتصار تبدو معدومة، من حيث الواقع العملي الميداني، أو من حيث التوازنات الإقليمية والدولية، وموقعها في الوضع السوري.

بالطبع، نحن لا نستطيع أيضاً القفز من فوق التاريخ، فقد أتى الانفجار المجتمعي السوري بوصفه ثورة على عقود تراكمت فيها كل عوامل هذا الانفجار، ولم يعد من الممكن الاستمرار في السياق الذي كان موجوداً قبل منتصف آذار 2011 .

من جهة أخرى، فإن سياق الوضع السوري أفرز العديد من الظواهر التي لا ينبغي إغفالها لحظة تعريف الوضع السوري، فنحن اليوم أمام دولة مركزية تقلصت حدود سيطرتها على الجغرافيا والاقتصاد، وفقد جيشها مصداقيته حين زُج به في مواجهة المحتجين، ومن ثم القتال، وأمام تدخل إقليمي شرس من قبل إيران لمنع سقوطه، وإدارة روسية ارتكبت كل الأخطاء الممكنة من منطق اتخاذ الأزمة السورية مطية لتعظيم دورها الدولي.

وفي الضفة المقابلة، أي المعارضة والفصائل المسلحة، فهي الأخرى ما زالت مشتتة البرامج، يجمعها شعار نظري عام، وهو إسقاط النظام، وبعضها فقد حتى الاهتمام بهذا الشعار لمصلحة أولويات أخرى، مثل تعظيم دوره في الصراع، خاصة الصراع على تمثيل المعارضة أكانت سياسية أم مسلحة.

والأهم، ربما من هذا كله، أن الشعب السوري (في كتل كبيرة منه) لم يعد معنياً بالصراع، وفاقداً للأمل في إيجاد نهاية لمأساته المتعددة، والمرشحة لمزيد من التفاقم، مع عدم وجود ما يلوح في الأفق من حلول سياسية، أو عسكرية.

في توصيفنا السابق، ثمة محاولة للقول إن فرز عناصر الصراع قد يكون أمراً حيوياً ولا غنى عنه في إعادة تعريفه، كشرط ومقدمة لإنتاج حلول، إذ أن التمترس وراء فهم محدد وأحادي للصراع لم يعد ممكناً، ليس فقط نظرياً، وإنما واقعياً، بل هذا الفهم الأحادي هو أحد أسباب استمرار الصراع.

قد يكون الحديث عن إعادة تعريف الصراع هو الآخر أمر غير واقعي، بمعنى أدق : ليس هناك من هو مستعد لتغيير الحصان في منتصف السباق.

ما زال الرهان مستمراً على توازن الضعف من قبل كل طرف، فالنظام يعتقد أن الأطراف الأخرى يمكن أن تتآكل بفعل عوامل التناقض فيما بينها، كما تعتقد أطراف في المعارضة أن الوضع الإقليمي والدولي لن يسمح بانتصار النظام، لكن في الحقيقة، فإن ما يتآكل خلال كل هذا الوقت هو سوريا، وكل ما ينطوي تحت اسم هذا البلد من هوية، ومن إمكانات التعايش المستقبلية، ومن هدر للكرامة الإنسانية، واستمرار اقتصاد العنف في إنهاك البلاد، والموت المجاني، وتهجير المدنيين، وإعدام أي فرصة لنهوض سوريا مرة أخرى، فهل ثمة من هو مستعد لإعادة تعريف الصراع، والانخراط في حلول من طبيعة مغايرة لما طرح حتى الآن؟.

تحجيم القاعدة : هل ستنخرط إسرائيل في الصراع السوري؟

جانثان سباير- إعداد وترجمة "البديل"

زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو الأسبوع الماضي إلى المستشفى الميداني لجيش الدفاع الإسرائيلي، حيث يتلقى الجرحى السوريين العلاج، يسهم في تسليط الضوء على الجهود "الإنسانية" الإسرائيلية للرد على الأزمة التي تواجه المدنيين السوريين المحاصرين في الصراع الدائر. وتشير التقارير الأخيرة إلى أن التركيز الإسرائيلي على الأحداث في جنوب سوريا يتجاوز الشواغل الإنسانية البحتة.

ويولى اهتمام متزايد من قبل المخططين الإسرائيليين إلى تراكم القوى الإسلامية السنية المتطرفة على مقربة من الحدود مع هضبة الجولان. هناك دلائل تشير إلى أن إسرائيل قد بدأت بالفعل في تنفيذ استراتيجية تهدف إلى تأمين الحماية من الجهاديين على الحدود .

ووفقاً لتقرير صادر عن المحلل الاسرائيلي البارز ايهود يعاري نُشر مؤخرا في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، فإن إسرائيل تتجه حاليا نحو " الاضطلاع بدور متواضع في الحرب الأهلية السورية ".

يلاحظ يعاري أن مدى العملية الإسرائيلية الإنسانية داخل سوريا يشير إلى أن " محاولة فتح اتصالات مع الفصائل المعارضة المحلية".

وتفسر تقارير المحلل الإسرائيلي خلفية زيادة المشاركة بفقدان نظام الأسد السيطرة على معظم المنطقة الحدودية بين جنوب سوريا ومرتفعات الجولان، وإن الاتصالات الإسرائيلية مع الفصائل المعارضة في هذا المجال تعمل على تسهيل التمثيل لهذه القوى كعازل ضد الجهاديين.

وهناك قلق إسرائيلي واسع من الدور المتزايد الذي تلعبه العناصر الجهادية و الاسلامية السنية في الأزمة السورية.

وأشار ضابط في الجيش الإسرائيلي مقال نشر مؤخراً في أخبار الدفاع إلى أن "اليوم ، الثوار يسيطرون على معظم منطقة جنوب هضبة الجولان ... وهم من القوى المعتدلة "، وأضاف " إنهم لا يقاتلون ضدنا ، ولكننا نعرف عقيدتهم . ... يمكن أن يكون ذلك، في الأشهر المقبلة ، يمكن أن نجد أنفسنا ننجر الى مواجهة معهم ".

رئيس الاستخبارات العسكرية الجيش الإسرائيلي جاكي كوخي ، وفي الوقت نفسه ، في خطاب في معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب في 29 يناير/ كانون الثاني الماضي يقدر أن حوالي 30000 مقاتل جهادي ينشطون في سوريا . يعاري ، وفي الوقت نفسه ، قدر قوة جبهة النصرة و "داعش" بحوالي 40000 مقاتل، لكن في كل الأحوال، من الصعوبة بمكان تحديد تقديرات دقيقة للقوات المقاتلة إلى جانب الفصائل المعارضة السورية.

هذا يشير إلى أن التقديرات الإسرائيلية قد تستغرق تعريفا أوسع إلى حد ما، وذلك من أجل تحديد قوة

إسرائيل تتجه حاليا نحو الاضطلاع بدور متواضع في الحرب الأهلية السورية

السلفيين المرتبطين بالقاعدة.

القوة السلفية هي القوة الثالثة، وتلعب دوراً رئيساً في شمال سوريا . هذه المجموعة هي أحرار الشام ، ويعتقد أن عددهم حوالي 20000 مقاتل. هذه المجموعة ليس لها صلات معروفة مع القيادة المركزية لتنظيم القاعدة. ومع ذلك تتمسك بأيديولوجية سلفية متطرفة.

إذا كان هذا هو الحال، أن المحللين الإسرائيليين سيشملون أحرار الشام و مجموعات من هذا النوع تحت عنوان قوات يحتمل أن تكون خطرة من الفصائل السنية الجهادية (وهناك أسباب وجيهة للقيام بذلك) في الواقع ، فإن هذا له آثار مثيرة للاهتمام.

أحرار الشام هم جزء مكون من الجبهة الإسلامية ، والتي هي أكبر تشكيل معارض ، الذين يبلغ عددهم أكثر من 60000 مقاتل، ويستفيدون من مساعدات واسعة النطاق من قطر والمملكة العربية السعودية.

مخاوف إسرائيل فيما يتعلق بالجهاديين السنة لا تقتصر على المنطقة الحدودية. تم القبض على خلية مرتبطة بالقاعدة، حين كانت تستعد لدخول شمال سوريا عبر تركيا لأغراض التدريب.

كما أن الاهتمام الإسرائيلي ينبع فعلياً من مسألة اختراق الجهاديين للكثير من المناطق في سورية، مثل الرقة، وفي العراق "الأنبار". مثل هذا الجيب لم يكن موجودا في بلاد الشام من قبل. الجهاديون مشغولون بمحاربة الأسد، و والقوات التي تحارب إلى جانبه . ولكن رغبتهم في الانخراط أيضا ضد إسرائيل موجودة.

بينما ينبغي إيلاء اهتمام وثيق لمخاوف إسرائيل من الجهاديين السنة ، و يترتب على ذلك إقامة علاقات مع الفصائل المقاتلة في الجنوب ، وهناك أيضا عوامل من المرجح أن تعمل ضد أي تدخل إسرائيلي أوسع في الحرب السورية.

أولا ، لا تزال الكتلة الإقليمية التي تقودها إيران و إلى حد بعيد تحالف أقوى و خطورة تحدي إسرائيل في الوقت الحاضر . كما قال كوهافي في خطابه : "إن ظاهرة جديدة من الجهاد العالمي في حدودنا مثيرة للقلق ، لكننا يجب أن لا نخلط بين الأمور . لا يزال لدينا عدواً لدوداً هو المحور المتشكل من سوريا وإيران وحزب الله".

وقد أكدت مسؤولية إيرانية في الأحداث السورية هذه النقطة، وهو ما عبر عنه نتنياهو في تصريحاته التي قدمت في المستشفى الميداني . يشمل الكتلة التي يقودها عملاء إيران من قوى شبه عسكرية، وبقيادة دولة قوية مع طموحاتها النووية ، في الوقت الذي لا يوجد فيه أي محور موازٍ لهذا على الجانب الجهادي السني.

لكن، الصدمة من تورط إسرائيل في لبنان لا تزال موجودة لدى القادة والمخططين الإسرائيليين، وهناك نفولا عميق من تورط إسرائيل في الأزمة السورية، وربما هذه الذاكرة المؤسسية البارزة هي الضمان لعدم انخراط إسرائيل في سوريا على الرغم من المخاوف التي لا يمكن إنكارها.

بعد هذا فإن الاشتباك يجري. وبشكل يومي ، على بعد بضعة كيلومترات إلى الشمال الشرقي من طبريا، وتشارك القوات الإسرائيلية في المهمة المعقدة المتمثلة في الحفاظ على إبقاء تنظيم القاعدة على مسافة آمنة من هضبة الجولان و الجليل الشمالي .

بعد مرور أجيال: مسيحيون فارون من سوريا يعودون لموطنهم في تركيا

■ مديات (تركيا) (رويترز)

عندما خرج لويس بندك هاربا من العنف الدائر في سوريا سعى للجوء إلى البلد الذي اضطر جده إلى التخلي عنه قبل 90 عاما بالتمام والكمال.

وقال بندك وهو يجلس تحت شمس الشتاء الدافئة خارج دير مور أبروهوم الذي يرجع تاريخه إلى القرن الخامس في بلدة مديات على مسافة 50 كيلومترا شمالي الحدود "رغم أنني لم أزر هذا المكان من قبل فأنا لا أشعر بالغربة. فهذا أيضا موطني.".

ورغم أن أغلب اللاجئين المسيحيين ذهبوا الى لبنان أو الاردن، حيث تربطهم بشعوب هذه البلاد روابط اللغة والثقافة، فقد لجأ عدة الاف إلى تركيا. وبالنسبة لكثيرين منهم يمثل ذلك رحلة عودة لهجرة أجدادهم من تركيا قبل نحو قرن، عندما أصبحت تركيا أرضا معادية لملايين المسيحيين بفعل الحرب العالمية الأولى، وما أعقبها من بناء الدولة التركية عقب انهيار الامبراطورية العثمانية.

ولا تسجل الامم المتحدة اللاجئين السوريين حسب دياناتهم، لذلك لا يمكن تحديد عدد اللاجئين المسيحيين، لكن التقديرات تتراوح بين 300 ألف و500 ألف لاجئ على حد قول مارك أوهانيان مدير برامج جماعة دولية للجمعيات الخيرية للمسيحيين الأرثوذكس تعمل في سوريا.

ومن أسباب فرارهم من سوريا أن المسيحيين كانوا يعتبرون مؤيدين للرئيس السوري بشار الأسد، واستهدفهم مقاتلو المعارضة في بعض مناطق سوريا، وأصبحوا يشعرون بأنهم مهددون من قبل مقاتلين إسلاميين يزدادون تشددا.

وقال أوهانيان إن بعضهم لاذ بالأمان في القرى الجبلية في إقليم كردستان بشمال العراق، وإن حوالي 20 ألفا من أصول أرمنية لجأوا إلى أرمينيا.

وظلت الأقلية المسيحية التي تمثل نحو عشرة في المئة من سكان سوريا على الحياد في القتال الدائر.

وينتمي بندك إلى الطائفة السريانية التي يبلغ عدد أفرادها 180 ألفا في سوريا، ولها أيضا جيوب في العراق وإيران وتركيا. ومازال كثيرون منهم يتحدثون بلهجة من اللغة الآرامية التي كانت مستخدمة في عهد السيد المسيح.

ويهرب المسيحيون عبر تركيا لأن لها حدوداً مشتركة مع أوروبا، حيث الفرصة أفضل للجوء في نهاية المطاف كما يقول سايت سوسين رئيس مؤسسة السريان الارثوذكس في اسطنبول التي تعتمد على تبرعات الطائفة المحلية في تغطية نفقات سكن وغذاء 500 من أشقائهم السوريين.

وهو يقدر أن أكثر من 5000 سرياني مروا عبر تركيا، لكن العدد غير معروف على وجه الدقة، لأن أغلبهم يصلون بشكل غير رسمي، ويقضون فترة بين عشرة أيام وحتى عام كامل في التنقل.

ومنذ أواخر 2012 تزايدت أعدادهم باطراد مع شعور المسيحيين بتهديد أكبر من جراء تنامي التشدد.

وفي أحد أحياء الطبقة العاملة في اسطنبول يعيش نحو 55 شخصا في بيت من ثلاثة طوابق تديره مؤسسة "سوسين"، بينما ينتظر نحو 150 آخرين دورهم.

وتتكدس عائلات بأكملها في حجرات صغيرة، بينما ينام نحو 20 شابا على أسرة من دورين في عنابر. ويجتمع الكل مرة واحدة خلال اليوم في كنيسة كاثوليكية غير بعيدة لتناول وجبة مشتركة.

وتقدم بعضهم بطلبات للحصول على تأشيرات لدول أوروبية، لكن قلة منهم فقط هي التي تشعر بالتفاؤل نظراً لأن الحكومات تشدد القيود على طالبي اللجوء الوافدين من سوريا.

وبدلا من ذلك يلجأ كثيرون إلى تدبير العشرة الاف يورو (13700 دولار) التي يتقاضاها المهربون لتهريبهم بحرا إلى اليونان قبل أن يلتقوا بأقاربهم في دول أخرى، مثل المانيا أو السويد.

ويشعر ميلاد (24 عاما) المجند السابق الذي هرب من الخدمة العسكرية في جيش الأسد، بعد إصابته بجرح شديد في العام الماضي، بالتشاؤم إزاء فرص جمع المال الكافي للعبور إلى أوروبا.

ويقضي ميلاد الذي أصيب بشظايا في يونيو/ حزيران الماضي وقته نائماً، أو يؤدي تمرينات لتقوية ذراعه المصابة التي تملؤها الندوب والجروح الحية.

ويقول ميلاد "وقعت بين نارين في حرب ليست حربي. لم أكن أريد مغادرة بلدي قط. والآن لا أستطيع العودة للأبد.".

وفي مديات المدينة القديمة التي تتكون من بيوت من الحجر الرملي تعيش أسرة بندك بين نحو 500 سوري في بيوت خاصة تخص الطائفة السريانية التركية التي هجرت المنطقة منذ سنوات.

ورفض الجميع سوى أسرتين سوريتين الإقامة في مخيم افتتح العام الماضي للمسيحيين السوريين على أرض دير مور ابروهوم.

وتبدو خيام ناصعة البياض ومستشفى وسوق خلف الأسلاك الشائكة في أرض فضاء كان الرهبان يزرعون فيها الشعير في الماضي جاهزة لاستقبال 4000 شخص إذا تصاعد العنف في سوريا.

وتقيم عائلة بندك في مديات منذ تسعة أشهر، ولا تستطيع فتياتها الذهاب إلى المدرسة. وهم يعيشون على مدخراتهم، وعلى ما تجود به الكنيسة المحلية في انتظار تأشيرات للسفر إلى ألمانيا، حيث لزوجة بندك نينورتا أقارب هناك.

ويقول بندك (48 عاما) وهو صائغ ذهب من حلب إنه كان عازما على البقاء في أكبر مدن سوريا حتى بعد تدمير سوقها القديم الذي يرجع للعصر العثماني وقلعتها التاريخية التي تعود للعصور الوسطى.

وجاء قرار الرحيل في الربيع الماضي عندما أوقف مقاتلون أجانب حافلة كان يستقلها إلى دمشق، وأطالوا فحص بطاقة الهوية الخاصة به، واسمه غير الإسلامي، ثم اتهموه بالتعاون مع الدولة.

وقال "قلت إنني كهربائي فقير فتركوني. وتملكتني رعشة لم أستطع التخلص منها. كنت أفكر في بناتي بلا أب.".

وضع بندك كل ممتلكات الاسرة في حجرة بشقته وأغلقها، واستأجر سيارة لنقل أسرته إلى الحدود، ومعها بضع حقائب تحتوي على ملابس وقرص صلب به كل صور الاسرة.

ويقول ايرول دورا وهو سرياني، وأول نائب مسيحي في تركيا منذ نصف قرن، إن أولئك الذين يغادرون المنطقة لا يفعلون ذلك إلا كحل أخير بعد أن فقدوا ممتلكاتهم.

وأضاف "عندما يرحلون يكونون في العادة فقدوا كل شيء حتى الأمل. وتلاشت كل ثقتهم في إمكانية الشعور بالأمان مرة أخرى.".

ويعد جبل طور عبدين وهو هضبة عالية تقع بين نهري دجلة والفرات ثاني أقدس موقع للسريان بعد القدس.

ويعد هذا الجبل مركز أحد أقدم التقاليد المسيحية في العالم، وينتشر نحو 80 ديرا أغلبها أطلال على امتداد الأفق في الأحراش.

وملأ وصول بندك وغيره من السريان مقصورات الكنائس في مديات والتي ترجع إلى 1600 عام.

وقالت هايدي ارمبرستر باحثة الأنثروبولوجيا بجامعة ساوثامبتون إن الفقر والعنف بين الأتراك والأكراد في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي أديا إلى تقليص عدد السريان في طور عبدين إلى 2500 من نحو 50 ألفا في عام 1950. ويعيش في اسطنبول 15 ألفا من السريان.

وفي السنوات الأخيرة سعت تركيا إلى تحسين ظروف السريان، ووعدت بإعادة أراض مصادرة، وسمحت للطائفة بفتح أول مدرسة لها منذ 86 عاما.

يقول زعماء الطائفة إن رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان وجه دعوة إلى بطريرك دمشق للسريان الارثوذكس والذي يعيش في المنفى في بيروت الآن للعودة إلى تركيا مقر البطريركية منذ عام 37 ميلادية حتى طردتها تركيا إلى سوريا عام 1925.

معركة حوران تبدأ من كييف

غازي دحمان

يتزايد الحديث هذه الأيام عن معركة كبيرة يشنها الجيش الحر من منطقة حوران باتجاه دمشق، ويتزامن ذلك مع فتح جبهات عديدة على الأرض السورية، من حلب إلى القلمون إلى القنيطرة في أقصى الجنوب السوري.

تأخذ معركة حوران أهمية خاصة في التقديرات العسكرية والسياسية، وذلك لكونها تأتي في ظروف سياسية مختلفة، فالبعض يحاول إدراجها في إطار تحريك الوضع السياسي بعد حالة انسداد الأفق التي أعقبت مؤتمر جينيف2 نتيجة تعنت النظام وداعميه الإقليميين والدوليين، وفي أعقاب تولد قناعة راسخة لدى الإدارة الأمريكية بأن الأسد ومن خلفه موسكو وطهران لن يقتنعوا بتقديم تنازلات مهمة طالما هم يشعرون بالقوة، وطالما لديهم قناعة بإمكانية تحقيق الحسم العسكري في الميدان، ما يجعلهم لا يفكرون بتقديم أية تنازلات جدية.

هذه النتيجة كان قد أكدها مسؤولون في الاستخبارات من فرنسا وبريطانيا والسعودية وتركيا وقطر وآخرين، اجتمعوا في واشنطن مؤخراً، حيث باتوا مقتنعين أن الدبلوماسية ستكون غير مجدية حتى تتراجع ثقة الأسد في إمكانية الحسم العسكري.

وأشارت تقارير أخرى إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإعداد مدرجات لطائرات الاستطلاع بالقرب من الحدود الأردنية – السورية، والى نقل السعودية خلال الأسابيع الأخيرة شحنات من السلاح والعتاد اشترتها من أوكرانيا ومن باكستان، وهي تشمل أسلحة ثقيلة وصواريخ مضادة للطيران محمولة على الكتف تعرف باسم "مان بادز"، إلى القواعد العسكرية في الأردن، كما تم إعداد لوائح بفصائل المعارضة السورية التي ستحصل على السلاح المتطور.

ويتضح أن الهجوم الذي يجري الإعداد له هدفه تحقيق انجازات عسكرية للمعارضة، وذلك من أجل إجبار نظام الأسد على العودة إلى طاولة المفاوضات، ومناقشة مسألة الحكومة الانتقالية التي رفض نقاشها في "جنيف2". كما يهدف الهجوم إلى إنشاء نوع من منطقة أمنية خاضعة للمعارضة السورية بالقرب من الحدود مع الأردن.

وفي رأي عدد من المراقبين أن إقالة القائد السابق لـ"الجيش السوري الحر" اللواء سليم إدريس وتعيين العميد عبد الإله البشير خلفاً له يدخل في سياق الإعداد للهجوم المنتظر الذي سينطلق من درعا جنوباً في اتجاه العاصمة دمشق.

من جهته، نظام الأسد وداعموه، بدأوا بالاستعداد لهذه المعركة، فقد وردت تقارير عديدة عن عودة بعض الخبراء الروس إلى سورية، وبأمر مباشر من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وذلك بهدف إعداد مسرح العمليات، وتقديم المشورة لقيادات وحدات الأسد العسكرية، إضافة إلى تقديم دعم تقني هائل للمراقبة والرصد، فيما تؤكد تقارير أخرى تواصل الدعم بالمعدات عن طريق مرفأ طرطوس الذي لا يهدأ العمل فيه ليلاً نهاراً حسب تلك التقارير.

من جهة ثانية، بدا النظام حربه الإعلامية على الأطراف التي يتهمها بالمشاركة في هذه العملية، وصب جام غضبه الإعلامي على الأردن، التي اتهمها بقيادة معركة "صهيو وهابية" الهدف منها تأمين حزام آمن لإسرائيل.

تأخذ معركة حوران أهمية خاصة في التقديرات العسكرية والسياسي

أثبتت معركة أوكرانيا انعدام الثقة الأمريكي بنظام بوتين والسياسة الروسية

بالطبع، وفي حال صحة هذه التقديرات، فإن هذه المعركة ستكون مختلفة عن المعارك التي سبقتها، ليس من حيث التجهيز والإعداد لها وحسب، وإنما من حيث أثرها الميداني والسياسي، ذلك أنها تفتح جبهة مرهقة للنظام على امتداد 90 كلم، كما أنها تفتح المجال لمحاصرة دمشق من كل النواحي في حال جرى إعادة فتح خطوط الإمداد باتجاه الغوطتين الغربية والشرقية وصولاً إلى القلمون، كما يتم ربطها بالقلمون والبادية السورية، ويتزامن ذلك مع النشاط العسكري للمعارضة في محافظة القنيطرة، حيث تحقق الفصائل المعارضة هناك نجاحات مهمة في هذا القطاع، وتهدد فعلياً بمحاصرة دمشق من ريفها الغربي.

وبعيداً عن التفاصيل العسكرية واللوجستية، فإنه من الواضح أن هذه المعركة تأتي في إطار سياق سياسي دولي بات مقتنعاً بضرورة نقل المسألة إلى إطار آخر، بعد أن تبين حجم الأضرار التي باتت تسببها، سواءً بالنسبة للمصالح الغربية في المنطقة، أو بالنسبة لدول الجوار أو الدول العربية الخليجية، وبعد قناعة باستحالة إمكانية الحل السياسي من دون ضغط عسكري مباشر، وقد أثبتت تجربة أوكرانيا هذه الحقيقة، حيث سلطت الضوء على طبيعة السلوك الروسي وانعدام الثقة فيه، بعد أن حاول الكرملين دفع الرئيس الأوكراني المخلوع إلى إتباع نهج بشار الأسد في القتل والتدمير، وتحريضه على سحق المعارضة بكل الوسائل.

الواضح أيضاً أن الإدارة الأمريكية استوعبت الدرس الأوكراني جيداً، وفهمت أن الطريقة الوحيدة لثني بوتين عن دعم الحكام المستبدين هي جعل كلفة ذلك أعلى مما هو مستعد لتحمله، ولا شك أن الأمريكيين يعرفون جيداً أن الروس ينسحبون فقط عندما يشعرون بالأخطار تدق أبوابهم، ولذلك فإن معركة حوران تبدو وكأنها تبدأ من حيث تنتهي خلاصات معركة أوكرانيا.

عقدة النظام لوحة سوريالية متجددة في القوى الثورية والمعارضة

ياسر بدوي

حركات التغيير التي شهدها العالم خلال التاريخ ، سواءً كانت حركة التغيير دينية أم اجتماعية اقتصادية ، أو بأبعادها مجتمعة ، ما إن تبدأ وتنطلق حتى تبشر بجديد مختلف ومتناقض مع القائم والسائد . إن النظرة إلى مسار انتفاضة الشعب السوري تؤشر إلى وجود عقدة النظام المتمثلة بآليات تفكيره في عقول الناس عامتهم ونخبهم الثقافية والدينية والسياسية ، هذه العقدة تأخذ أشكالا مختلفة وتعابير متعددة حسب النظريات النفسية والفنية، ويمكن تحليلها بمدرسة "السوريالية"، حيث تقبع جميع ممارسات النظام وسلوكياته في اللاشعور والعقل الباطن وتحرك سلوك البشر، مما أثر كثيراً في مسار الثورة والمعارضة السياسية، وأضاف بعداً تماهى مع دعاية النظام لحرف المسار، وتشويه القيم الجديدة التي عمل عليها من يبشرون بسوريا جديدة ، خالية من الاستبداد .

صدحت كلمة الحرية في حواري دمشق وبساتين الغوطة وأزقة حمص وعلت في سماء سورية، لتأتي القوى السياسية الوليدة التشكل ، والحركات الثورية والعسكرية وتغتال أثير هذه الكلمة، ودون الدخول في فلسفة الحرية إلا أنها مطلب ما يزال غائبا عن الحياة السياسية السورية، سواء أكانت الذرائع حاكمية الله أم الضرورات السياسية ، أو تسترت خلف مقولات ثورية محنطة ومقولبة في مدارس البعث .

الفساد الذي اشتغل عليه النظام كثيراً ما يزال مستمرا، ويأخذ أشكالاً مخيفة في حدة تأثيره، وهذا ينطبق أكثر ما ينطبق على الأمور المالية ، حيث أصبحت كتل المعارضة ومؤسسات الإغاثة أشبه بمقرات أمنية لا يستطيع ناشر الأخبار الحصول على معلومة واحدة منها ، بل يلجأ الجميع إلى

أصبحت كُتل المعارضة ومؤسسات الإغاثة أشبه بمقرات أمنية تحجب المعلومات لتغطية الفساد

استئجار "إعلاميين " لتصوير مقاطع دعائية ترضي الممولين ، وتستر العورات .

ومن أشكال الفساد القائمة ، المحسوبيات، فحتى الآن لم تظهر مؤسسة واحدة تعلن عن مسابقة عن حاجتها لاختصاصيين في أي مجال ، بل استمرت ذهنية النظام في جلب وتوظيف الأبناء وأولاد العم والمقربين والأزلام ، وتكفي زيارة واحدة لوحدة الإعلام التابعة للإئتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة لرؤية حجم هذا الفساد ، ومتابعة سطحية لوحدة الدعم يمكن لها أن تكشف حجم هذا الفساد واللعب من أجل إخفائه .

ومن أشكال الفساد الحادة سيطرت نزعة التسلط، ففي سلوك كل سياسي وقائد عسكري أو رئيس جمعية دكتاتور بمواصفات نظام الأسد أو ضباط استخباراته ، وتضخم الأنا إلى درجات مرضية، وأغلب من احتلوا مراكز قيادية يتصرفون وفق نظرية أنا أو خراب البلد .

كثيرة هي المجالات التي يمكن من خلالها رؤية عقلية النظام المستمرة في الثورة والمعارضة وأذهان الناس، ولعلّ براعة النظام الساقط أخلاقيا وشرعيا وقانونيا وبكل المقاييس، تكمن في قدرته

مقولة "إلى الأبد" ما زالت راسخة كعقدة لدى من تبوأوا مناصب القيادة في المعارضة السياسية

على خلق عقدة لدى الجميع لا يساويها ويجاريها ويبررها سوى نجاح النظام في الفشل وإفشال كل شيء .

إن عجز الثورة والثوار عن بلورة خطاب سياسي وإعلامي واجتماعي يمكن تلمس الأعذار عند الحديث عنه ، لكن عجز المعارضة السياسية وهي تعيش بعيدا عن عنف النظام المباشر،لا يمكن إيجاد الأعذار والمبررات لهذا العجز، إلا توجيه الإتهام المبني على النتائج والواقع .

إن هذه المعارضة ما زالت تعيش عقدة النظام وعقليته وسلوكه ، وما تزال عقدة الدونية والرهاب والحقد والانتقام هي السائدة وتحكم سلوك مكوناتها، وعلى رأس هذه العقد استمرار حفريات مقولة وشعار " إلى الأبد " في العقول، مما ينتج سلوكاً سوريالياً ، فتختصر المسار المتعثر الذي يعطي المبررات لدول العالم الفاعلة للتنصل من التزاماتها الأخلاقية تجاه الشعب السوري .مع أنني لم أتطرق إلى قوى الإجرام والظلام مثل تنظيمات القاعدة.

ولعلّ أهم الأبعاد الضبابية لهذه الحالة السوريالية هي عدم الاكتراث لإرادة الشعب وأوضاعه، والكل يدعي تمثيل الشعب، وهذا المأزق الكبير زرعه النظام في العقول ، وتالياً عندما توجد القوى السياسية التي تتعامل مع الإرادة الجمعية للشعب السوري الذي دفع الأثمان الغالية، وتطرح خطابها المختلف والمبشر بوطن جديد – وهي مهمة شاقة – نستطيع القول إن عقدة النظام بدأت تتلاشى ، ومرحلة التبشير بالجديد الذي لن يبدأ إلا بعد أن نخلع عقد النظام الباقية فينا ، وعندها ننتقل وتنتقل القوى السياسية من الواقع الى لوحات سلفادور دالي السوري.

مدينة الرقّة و«العهدة الداعشية»

■ حسام الميلاد

منذ أكثر من عام يسيطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام «داعش» على مدينة الرقة. الأربعاء الماضي فرض التنظيم سلسلة من الأحكام على السكان المحليين من المسيحيين. فأعلن التوصل إلى اتفاق من 12 قاعدة، يهدف إلى ضمان «حماية» المسيحيين، مهدداً باعتبار أن من لا يحترمها سيعامل كعدو.

تضمنت هذه القواعد أن يدفع المسيحيون «الجزية». من أثريائهم بمقدار 4 دنانير ذهبية (ما يعادل 17 غراما من الذهب) سنوياً، ونصفها من متوسطي الحال، وربعها من فقرائهم. كما نص الاتفاق أيضا، على أن يمتنع المسيحيون عن رسم الصليب على أي شيء أو مكان في الأسواق أو الأماكن التي يكون فيها مسلمون، وكذلك عدم استخدام مكبّر الصوت أثناء صلواتهم. كما يمنع الاتفاق إقامة المسيحيين شعائرهم خارج الكنائس. وأشار تنظيم «داعش» أيضاً إلى أنه لن يسمح للمسيحيين بترميم الأديرة والكنائس في المدينة أو نواحيها. كما يمنع على المسيحيين حمل السلاح أو التعاون بأي شكل مع المطلوبين من قبل «داعش».

هكذا يصر «داعش»، انطلاقاً من سلفيته على أن يعيد عجلة التاريخ إلى الوراء، منتقياً من الماضي فهماً ما للإسلام مقتطعاً من سياقه التاريخي ليجعله فكراً فوق التاريخ ويقدمه على أنه النموذج الإسلامي الخالص. ولكن إذ عدنا إلى التراث الإسلامي وتاريخ «الفتوحات»، نجد أن المعاهدات والمواثيق مع غير المسلمين لم تستقر على نموذج واحد، بل تغيرت وفق مقتضيات الحال والزمان والمكان. في البداية لم يناصب المسلمون المسيحيين العداء، لكن مع اليهود كانت الحال مختلفة، إذ رأى فيهم المسلمون في حينه، خطرا على الدعوة الإسلامية والدولة الواعدة، وقد عكس القرآن هذا الواقع: « لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا وأنهم لا يستكبرون» (المائدة /82). لذلك تم طرد بني قينقاع وإجلاء بني النضير، وبموجب تحكيم سعد بن معاذ تم قتل رجال بني قريظة وسبي نسائهم وتقسيم أموالهم. لكن الحال مع المسيحيين ستتغير بعد هزيمة المسلمين في مؤتة قرب دمشق عام 629م والتي كان أهم أسبابها المباشرة مقتل الحارث بن عمير الذي أرسل يدعو عظيم بصرى للإسلام: «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون» (التوبة/29)، وروت أم المؤمنين عائشة عن النبي (ص): « لا يترك بجزيرة العرب دينان" » (رواه أحمد). فقاد النبي (ص) بنفسه غزوة أخضع بها تبوك ودومة الجندل.

غياب النموذج الواحد في التعامل مع غير المسلمين استمر في عهد الخلفاء الراشدين، فقد عقد أهل نجران معاهدة مع النبي(ص) استمرت في عهد خليفته أبي بكر، لكن عمر بن الخطاب ألغى المعاهدة وأمر بإجلائهم. أما الحيرة التي استسلمت لخالد بن الوليد فترك لأهلها دينهم وكنائسهم ومعابدهم ولم يمنع حمل الصلبان ومنحهم حرية اللباس دون أن يتشبهوا بالمسلمين. ونظراً لقوة بني تغلب فلم تفرض عليهم الجزية، وإنما جمعت منهم الزكاة مضاعفة. أما أهل بعلبك فبعد المعاهدة مع أبي عبيدة التي ضمنت أرواحهم وأموالهم وكنائسهم أجبروا كما يؤكد ابن عساكر على التخلي عن نصف ما يملكون ودفعوا الخراج والجزية معا. علينا أن نبحث عن المرجعية «الداعشية» التي تشكل أساً فقهياً للاتفاق المعلن في الرقة بين ركام الحوادث التاريخية المتغيرة.

بالعودة إلى القواعد التي أعلن عنها تنظيم «داعش»، فيبدو أنها، مع الاختصار، تتطابق مع «الشروط العمرية» التي خرجت من كونها رواية تاريخية لتصبح لدى الفكر السلفي عموماً مرجعية فقهية، وهي الشروط التي أوردها محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي المعروف بـ (ابن القيم الجوزية) في كتابه («أحكام أهل الذمة»، ج3/1162) رواها عن سفيان الثوري عن مسروق عن عبد الرحمن بن غنم. والغريب في الأمر أنه بالرغم من ضعف هذا السند للانقطاع الحاصل بين ابن القيم نفسه وسفيان الثوري من جهة، وبين مسروق بن الأجدع وسفيان الثوري من جهة أخرى، يصر السلفيون على الأخذ بهذه الشروط معللين ذلك بابن القيم الجوزية نفسه، الذي اعترف بضعف الرواية بسبب انقطاع السند، لكنه رأى معلقاً على ذلك بأن: « شهرة هذه الشروط تغني عن أسانيدها»!

يميز آخرون بين هذه «الشروط العمرية» التي أوردها ابن القيم الجوزية وبين «العهدة العمرية» التي تمت بين عمر وأهل إيلياء (القدس) والتي يميلون إلى الوثوق بصيغتها الواردة عند الطبري («تاريخ الرسل والملوك» م2/ج4/158-159). هنا نجد أن عمر بن الخطاب قد حافظ على بعض القوانين الرومانية التي فرضت على مدن فلسطين، ومنها ألا يسمح لليهود بسكنى القدس، كما يبدو أن كلمة الجزية التي أوردها الطبري لا تمثل تشريعا جديداً بقدر ما تعني الخراج الذي فرضه الرومان على مدائن فلسطين: «وأن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن» فالمقارنة مع أهل المدن الفلسطينية الأخرى التي تدفع الخراج كتقليد قانوني روماني، والتي لم تقع تحت حكم المسلمين بعد، تسمح لنا بتفسير كلمة جزية على هذا النحو.

وفي الوقت الذي يمضي فيه تنظيم "داعش" برفع النسبي والمتغير إلى درجة المطلق، يهاجم عمر عثمان (أبو قتادة) قاعة المحكمة في الأردن تنظيم «داعش»، ويرى أن فرض الجزية على مسيحيي الرقة عمل «غير جائز شرعاً لأنها عقد بين طرفين وثمة طرف غائب». كما رأى أن «المجاهدين في سوريا ليسوا متمكنين بعد ولا يستطيعون حماية ارواح النصارى وأموالهم في مثل هذه الأوضاع ومن غير المقبول شرعاً أن نأخذ منهم الأموال ولا نقدم لهم الخدمة». تبدو هذه الفتوى متقنة فقهيا ومنطقيا، لكن المشكلة أن تنظيم «داعش» لم يعجز فقط عن حماية المسيحيين بل قام هو نفسه بالاعتداء على كنائسهم وممتلكاتهم، وهو ما يغيب عن بال أبي قتادة، حتى المسلمون من أبناء الرقة لم يسلموا من بطش تنظيم «داعش» و غيره من التنظيمات التي تتفق مه في الفكر والمنهج.

الجزية وغيرها من التشريعات والقوانين المختلفة التي سنها «الفاتحون» العرب في تعاطيهم مع غير المسلمين آنذاك، قد أخذت بعين الاعتبار تلك المكانة التي تلعبها العصبية الدينية إلى جانب العصبية القبلية في رسم معالم الولاء والانتماء، وإدراكاً منهم بحدود قليلة أو كثيرة لخطورة وجود أتباع ديانة أخرى تنافس الدين الإسلامي الذي يشكل الأيديولوجيا الرسمية للدولة العربية الناشئة والرامية الى الوحدة. عندها رأت الدولة العربية أن تتعامل مع هذا الخطر الذي عدّ معوقاً لعملية التوحيد السياسي والاجتماعي. اليوم وبعد أن لم تعد العصبية القبلية أو الدينية أساساً لقيام الدول الحديثة ولوحدتها السياسية والاجتماعية بل المواطنة والتعاقد، وباتت التعددية الثقافية بما فيها التعددية الدينية عامل غنى وإثراء، يصبح الدين على يد «داعش»، والذي كان في ما مضى عاملاً لوحدة الدولة، عاملا حاسماً في تفتيتها.

في مغزى اعتزال مقتدى الصدر للسياسة

اعتبرت حكومة المالكي، وبعض ممثليها، أن اعتزال مقتدى الصدر للسياسة أمراً شخصياً، وبأنه قرار «يعود للسيد مقتدى الصدر»، ولم تشر الحكومة أو من يمثلها إلى مغزى هذا الاعتزال السياسي، والذي من شأنه أن يعقد الأمور في المشهد العراقي، وهو مشهد معقد أصلاً، مع تنامي العلميات والتفجيرات، والتي ذهب ضحيتها حوالي 1000 مواطن عراقي خلال شهر يناير: كانون الثاني الماضي.

تحاول حكومة المالكي التقليل من أهمية اعتزال الصدر للحياة السياسية، لكن أياد علاوي رئيس ائتلاف «الوطنية» اعتبر أن قرار الصدر يشير إلى جوهر الأزمة في العراق، وهي احتكار السلطة من قبل المالكي، وهو ما كان قد قاله الصدر في بيان اعتزاله المتلفز، والذي استمر 11 دقيقة، متهماً فيه نوري المالكي بالديكتاتورية، ورفض فيه ما يجري من قتل باسم «القانون أو الدين».

البعض يعتبر أن اعتزال السيد الصدر مناورة سياسية، والبعض الآخر اعتبره ضغطاً إيرانياً على الصدر، لكن مواقف الصدر الأخيرة ضد دخول قوات الجيش إلى الأنبار تؤكد على أن الصدر، يحاول وضع كل الأطراف أمام حجم الكارثة في العراق، وأن يوجه رسالة إلى الداخل والخارج، خاصة إيران، مفادها أن استمرار الوضع العراقي على الحال الذي وصل إليه من شأنه أن يمزق العراق، وأن يجعل من مطالب التقسيم مطالب محقة، بل ر بما الحل الوحيد.

يعبر مقتدى الصدر عن تيار «الأحرار» سياسياً، لكنه يعكس مواقف شريحة كبيرة من الشيعة الفقراء الذين أصبحوا عبارة عن كم استثماري للقوى السياسية، من دون أن يطالهم أي شيء من العوائد المالية للنفط العراقي، كما يعبر الصدر عن التوافق الشيعي السني حول ضرورة إنهاء ديكتاتورية المالكي، وتوسيع مشاركة الأطراف المهمشة، ومحاربة الفساد المالي والسياسي، وهو باعتزاله يدق ناقوس الخطر عن الحجم الكارثي الذي وصلت إليه أوضاع الفساد في العراق، وغياب المشروع الوطني، وتفشي البعد الطائفي.

آفاق التنمية في مصر بعد عودة العسكر

تنشغل الكثير من الدراسات حول مصر، وجلها غربي، حول قدرة العسكر العائدين إلى الحكم، بعد عزل مرسي، في فتح آفاق التنمية في مصر، ولا تبدو الدراسات أو التحليلات حول إمكانية إحداث تنمية حقيقية في مصر متفائلة.

المعضلات الرئيسية كما يراها محللون كثر، تكمن في أن عودة العسكر تعني فشل القوى السياسية في إنتاج بديل ديمقراطي من جهة، لكن في الوقت نفسه، تعني قوة المؤسسة العسكرية، ورغبتها في الدفاع عن مصالحها ومكتسباتها التي حققتها خلال عقود طويلة، خاصة في المجال الاقتصادي، حيث تهيمن المؤسسة العسكرية على الكثير من القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى نفوذ المؤسسة العسكرية في أجهزة الدولة.

مؤخراً، سربت دوائر مقربة من المشير عبد الفتاح السيسي مشروعه الانتخابي، والذي يقوم على دعم التنمية، وخاصة في سيناء، وإحداث مشاريع اقتصادية يمكن أن تستوعب أعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل، كما يركز مشروع السيسي على دعم الشرائح الأكثر فقراً، وهي كلها مسائل مهمة للتنمية، لكن ما هي أدوات السيسي لتحقيق هذه المعجزات؟.

إن القوى التي تدعم السيسي هي في جزء منها تابعة للنظام القديم "نظام حسني مبارك"، وهي كانت جزءاً لا يتجزأ من المشكلة الاقتصادية في مصر، فهل يمكن أن تسمح هذه القوى بإقصاء مصالحها، على الرغم من دعمها للمشير؟.

لكن، ما هو مثير للقلق، أن الحراك الثوري الشبابي الذي كان معولاً عليه في إحداث فرق داخل مصر، يعاني اليوم من تمزق في نسيجه العام، وثمة خلافات كبيرة داخل حركة "تمرد"، كما أن القوى التقليدية لا تبدو أنها متصلة بالشعب، وليس لها قواعد مهمة، ما يجعل المؤسسة العسكرية هي الأقدر على قيادة البلاد، لكن هذا لا يعني، أنها قادرة على إحداث التنمية، ما يهدد لاحقاً بموجة من الاحتجاجات المطلبية والسياسية.

من جهة أخرى، فإن معظم التقارير التي أصدرتها منظمات حقوقية في الآونة الأخيرة، تؤكد على تراجع الحريات السياسية والإعلامية، وعودة الإعلام المصري إلى لعب دور الداعم للمؤسسة العسكرية ورموزها، وهو ما لا يسهم في فتح المجال أمام صعود قوى جديدة، يمكن لها أن تكون شريكاً مهماً في التوازن السياسي، وفي العملية التنموية.

العلمانية « المؤمنة » ضمانة للتقدم العربي

د. عبدالله تركماني

بات من الواضح اليوم أنّ البشرية هي في طور التغيّرات الكبرى في مجتمعاتها وفي قيمها ومفاهيمها، وفي سياق هذه التغيّرات تبدو العلمانية أحد محاور الاختلاف في جسد الاجتماع السياسي العربي الراهن، خاصة بعد الصخب المفتعل الذي أحدثته بعض الفتاوى، ليس في المجتمعات العربية – الإسلامية فحسب، بل بين صفوف العرب والمسلمين المقيمين والمواطنين في دول أوروبية.

ويبدو أنّ العلمانية ليست شعاراً يرفع، بل هي اتجاه تاريخي، وجملة مواقف، وقوى اجتماعية، تدرك التطور التاريخي للمجتمعات، وتتوافق مع الترقي، ومع التحولات الاجتماعية على الصعيدين العربي والعالمي.

ومن ثم، فالعلمانية – بما يراد لها أن تكون تشخيصاً عربياً – ترى في التعاطي المجدي مع التناقضات والصراعات الطائفية والمذهبية والإثنية، التي تُؤَجَّج في العالم العربي، أمراً حاسماً في صالح الخطوة الأولى باتجاه فعل تاريخي عربي مفتوح نحو المستقبل. وبهذا، فإنّ العلمانية المعنية هنا لا علاقة لها بما تلصقه الأصولية الإسلاموية من مماهاة بينها وبين الإلحاد، ومن الاعتقاد بأنها مؤامرة غربية لتدمير الإسلام من داخله.

إنّ حسم وتجاوز الجدل القائم منذ قرنين حول ضرورة العلمانية بات يشكل المدخل الرئيسي لإقامة الدولة العصرية، المدنية بطبيعتها، حيث يبدو من الصعب التقدم نحو الحرية والديموقراطية من دون الخروج من التناقضات الاجتماعية العميقة والقفز فوق مسألة التمييز الديني أو المذهبي أو القومي، على كافة مستويات الحياة العامة العربية بما فيها قضايا الأحوال الشخصية.

لقد آن أوان تبلور الخطاب النقدي العلماني داخل العالم العربي وفي المهاجر العربية، الذي يلخص عملية التغيير الحضاري الواجبة والمستشرفة لآفاق التقدم العربي.

فالعلمانية نظام عام عقلاني ينظّم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات، فيما بينها، وفيما بينها والدولة، على أساس مبادئ وقوانين عامة مستمدة من الواقع الاجتماعي والتجربة التاريخية، يتساوى أمامها جميع أعضاء المجتمع وفئاته بصرف النظر عن الانتماءات الدينية والقومية والخلفيات الفكرية. ولما كان الأمر كذلك، فإنّ العلمانية تجد مرتعها الخصب في إطار من الديمقراطية، التي تمارس عقلانياً وتنويرياً، وذلك على نحو تغدو فيه الديمقراطية والعقلانية والتنوير أحد أوجه العلمانية وصيغة من صيغ التحفيز عليها.

ارتبطت العلمانية بأكثر من معنى، فهي ليست فقط بمعنى فصل الدين عن الدولة، كما هو شائع في العالم العربي، بل كان الارتباط الأوثق بين العلمانية والدولة القومية، حين انبثقت من ثقافة ديمقراطية وصراع في سبيل التقدم وكرامة الإنسان، وجاءت بمثابة تأكيد على قدرته على تنظيم شؤونه تنظيماً عقلانياً. لذا فالمبدأ الأساسي في العلمنة يؤكد أنّ الدين أمر شخصي، وينبغي، بالتالي، فصله عن الدولة والمدرسة والأحوال الشخصية.

كثر لا يدركون تماماً ماهية العلمانية هذه، ومدى أهميتها من أجل بناء مجتمعات عربية ديمقراطية على مستوى تحديات العصر. ولربما السبب في رفضهم العلمانية هو أنهم يخشون أن تكون مرادفاً لمعاداة الدين، على أنّ هذا الخلط لا أساس له، بل أنّ العلمانية من شأنها أن تحرر الدين من استغلال السلطة له. وبالتالي فإنّ العلمانية من شأنها أن تقوّي بُعد القناعة الفردية الحرة من العقيدة الدينية، وذلك من خلال فك الارتباط بين الدين والسلطة. بل أنّ العلمانية هي، في جوهرها، ليست سوى التأويل الحقيقي والفهم الصحيح للدين، على الأقل في جانب المعاملات والقيم العامة التي يحملها.

وعندما تطرح العلمانية، بمعنى عدم تدخل الدولة في الشؤون الدينية لمواطنيها وبحيث تكون المواطنة هي أساس العلاقة بين الدولة والمواطن، فإنها – في هذه الحالة – أقرب لأن تكون مفهوماً سياسياً، يشكل ضمانة أكيدة للمساواة ولتلاحم المجتمع، حيث تكون العلاقة بالوطن والدولة علاقة سياسية، وليست علاقة دينية قد تحد من المساواة السياسية بين أصحاب الديانات والقوميات المختلفة.

إنّ العلمنة منظومة عقلية منطقية غير قابلة للتجزئة، تتأسس على دعامتين: الأولى، اعتبار الدولة العلمانية ضمانة وحدة المواطنين، بحكم قدرتها على تجاوز الانقسامات الاجتماعية التي تنخر الجسم السياسي، ومن ثم قدرتها على التعبير عن المصلحة العامة (في حال كونها دولة حق وقانون). والثانية، أنّ الدولة ليست مجرد أداة لإدارة الشأن العام، بل هي موضع حلول العدالة الكاملة والخير الأعظم، ما يعطيها مشروعية التدخل لإشاعة قيمها وتصوراتها المفترض فيها أن تكون القيم العامة والكلية للمجتمع.

ومن الملفت للانتباه أنّ مفكري النهضة العربية الحديثة في القرن التاسع عشر، بما فيهم تيار الإصلاح الإسلامي، طرحوا كيفيات تحديث الدولة العربية وفق رؤية علمانية. فقد أقامت الإصلاحية الإسلامية مساوقة بين «الإسلام الصحيح والعقل» وبين العقل الوضعي والحداثة، فأصبح من الممكن في هذا الوضع أن تقوم المماهاة بين الإسلام والحداثة بعامة، وأن يكون أساساً لمدنية سوية لا تتميز عن المدنية العلمانية الحديثة، وهي الأنموذج العملي، إلا تمييزاً قِيَمياً. وعلى هذا الأساس، أعادت الإصلاحية الإسلامية الاعتبار إلى المرجعية الإسلامية التي أعيد تأويلها، فكان الإسلام النفعي (مقاصد الشريعة) التابع للتأويل العلماني بالفعل أو بالقوة، دون اللفظ، مضموناً للإسلام المعياري الذي وضعته الإصلاحية الإسلامية مرجعاً لها.

وعليه، لقد بات مطلوباً التخلّي عن فكرة أنّ العلمانية هي أنموذج غربي غير صالح لتعميمه شرقاً، وعن أنّ العلمانيين هم مستوردو أفكار ونماذج. وللخروج من هذه المآزق لا بد من إقامة حوار هادئ يهدف إلى إنتاج صيغة جديدة تقوم على أساس تغيير بنيوي جوهري تدرجي عبر المعالجات العلمانية، على أن لا تنخرط تيارات هذا الحوار في منطق الحاكم العربي المؤجِّل للإصلاح والتغيير تحت أية حجة أو شعار.